مشروع نظام عمل الصندوق ، بحيث يصبح الصندوق هيئة لها اعتبار خاص ترتبط بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ويتولى ضابط اتصال (يعين لهذا الغرض) تنظيم العلاقة بين الصندوق وبين جامعة الدول العربية فيما يتعلق بالتمويل ، وبحيث تتلقى الجامعة العربية تقريرا سنويا عن نشاط الصندوق وصرفياته .

وقد عرض مشروع النظام هذا امام اللجنة السياسية ، فأثير أول اعتراض ضده وهو شكلي تماما . كان المعترض هو مندوب احدى الدول العربية (الذي يرئس اللجنة القانونية الدائمة في الجامعة ويعترض بهذه الصفة) وملخص اعتراضه ان المشروع لم يمر على لجنته قبل عرضه على الدورة ، وهذا مخالف للوائح !

وتوالت الاعتراضات بعد ذلك ، وكان واضحا انها كلها أشبه بالتفصل منها بالاعتراض ، وقد اضطر وفد منظمة التحرير الى التلويح بالانسحاب .

ثم تدخل السيد محمود رياض الامين العام للجامعة وأعاد وضع النقاش في اطاره الصحيح مؤكدا ان الاعتراضات الشكلية لا مبرر لها ، وان الامر أساسا يتعلق بالمبلغ المطلوب دفعه (٢٫٥ مليون استرليني) وبدل اللف والدوران حول الموضوع يتوجب على ممثل كل دولة أن يوضح ما اذا كانت دولته مستعدة للالتزام بدفع حصتها ام لا .

وفيما عدا ممثل العراق (الذي تبرعت دولته مسبقا بمبلغ مليون دولار) أوضح الجميع انهم بحاجة للعودة الى حكوماتهم لاخذ رأيها ، وهذا كما لاحظ الجانب الفلسطيني والسيد الامين العام ، أمر يدعو الى الاسف ، لان مثل هذه الاستشارة كان يجب ان تتم قبل انعقاد الدورة وفي الفترة التي أعقبت قرار مؤتمر وزراء الخارجية علما بأنه ما من دولة تحفظت آنذاك على القرار عدا المملكة العربية السعودية التي فعلت ذلك لاسباب تتعلق بموقفها من تمويل منظمة التحرير ككل .

وبعد طلب الاستشارة اصبح واضحا ان النية تتجه لارجاء الموضوع الى الدورة المقبلة (تنعقد بعد ستة أشهر) وهنا تدخل الامين العام مرة اخرى وقال ان قرار انشاء الصندوق قد صدر فعلا والمسألة تتعلق بالالتزام المالي ويستطيع كل ممثل أن يعود لحكومته منذ الان .

وبما أن الدورة مفتوحة فانه سينتظر تلقي الاجوبة حتى نهاية شهر نيسان فاذا كانت كلها ايجابية يعتبر الموضوع منتهيا ، واذا لم تكن كذلك فانه سيدعو الى عقد جلسة في اطار هذه الدورة ذاتها لبحث الموضوع على ضوء اجابات الدول العربية .

وبهذه المناسبة فمن المعروف ان هناك الان اكثر من جهة تتولى الصرف على أسر الشهداء ، وأبرز الجهات كلها : جمعية أسر الشهداء التي تلبي في حدود امكانياتها احتياجات أسر شهداء المنظمات الفدائية . والصندوق القومي الفلسطيني في منظمة التحرير الذي يتولى رعاية أسر شهداء جيش التحرير وقوات التحرير الشعبية .

وتعول منظمة التحرير الفلسطينية كثيرا على انشاء الصندوق الموحد ، وترى ان تولي الدول العربية تمويل الصندوق ، فضلا عن انه قيام بالحد الادنى من الواجب العربي وفاء لمن قدموا أرواحهم دفاعا عن حرية العرب وكرامتهم ، يقصد منه تأمين مورد ثابت في هذا المجال الذي لا يجوز العبث به بأي حال من الاحوال .

وانشاء الصندوق ، زيادة على هذا وذاك ، يعني قيام مؤسسة وطنية فلسطينية موحدة في سياق العمل الجاد لبناء مؤسسات الوحدة الوطنية الفلسطينية وفي وقت تشتد فيه الحاجة لمثل هذه المؤسسات .

مراسل شؤون فلسطينية